اليمن لمصلحة من؟

مدير عام حماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة لـ(الثورة):

التنافس بين قطاع خاص وطني وآخر طفيلي أساء لمهنة التجارة

وصف مدير عام حماية المستهلك بوزارة الصناعة والتجارة محمود النقيب ما يجري في السوق اليمنية بالتنافس بين قطاع خاص وطني وقطاع طفيلي امتلك السلطة والمال واستغل النفوذ مما أساء إلى القطاع التجاري والصناعي وأدى إلى ضرب القيم والأعراف التي كانت سائدة ..وكشف النقيب أن السوق الموازي في قطاع التجارة والأسواق يحتل ما يقارب 50 % من حجم السوق المحلية .. مؤكدا أن هذه الفوضى تشجع على الممارسات التجارية غير المشروعة من خلال القيام باتباع أساليب وطرق منافية للقوانين والتشريعات المنظمة لحرية المنافسة والعادات النزيهة .. مزيد من التفاصيل في سياق الحوار التالي:

حوار/عبدالله الخولاني

*** كيف تقيمون واقع التنافس التجاري في اليمن؟**

- لا يمكن تقييم وضع المنافسة التجارية في اليمن نظراً لملابسات تؤثر في واقع السوق كما أنه لا يمكن التأكيد بوجود التزام بقواعد التنافس الشريف، كما أن الفوضى الناشئة بالأسواق لا يمكن اعتبارها حرباً تجارية بين القطاع الخاص مع بعضه البعض ومرجع ذلك يعتمد على المكونات المحركة للسوق ،والمعلوم أن القوة التجارية الموجودة في السوق اليمني تتكون من مؤسسات تجارية نظامية وسوق تجارية موازية .

والمؤشرات الأولية تبين أن السوق الموازي في قطاع التجارة والأسواق يحتل ما يقارب 50 % من حجم السوق وأن ارتفاع نسبة حضور التجارة الموازية إلى الحجم الإجمالي للتجارة والأسواق هو ما يجعل عدم إمكانية تقييم واقع المنافسة وتقدير مدى الالتزام بقواعد التنافي الشريف. ومن هنا يمكن القول أن تنامي دور قطاع التجارة والأسواق الموازية قد أثر ويؤثر فعلاً على المستهلك والاقتصاد الوطني وأدى إلى فوضى في الأسواق وانحسار وتقلص الوعاء الضريبي للدولة .

كما أننا لا يمكن أن نعمل بمبادئ المنافسة الحرة والاقتصاد الحر في ظل وجود السوق الموازي الذي قوض ويقوض أغراض المنافسة الحرة والاقتصاد الحر، كما انه يحرم المجتمع والدولة من ثمار المنافسة الحرة والاقتصاد الحر الذي من مزاياه حصول المستهلك على سلع وخدمات بجودة وأسعار مناسبة ،فضلاً عن تنامي النشاط التجاري والاقتصادي .

إن الدولة ممثلة بـوزارة الصناعة والتجارة وهي تدرك مضار الاقتصاد الموازي والمنافسة غير المشروعة على الاقتصاد الوطني وآثاره السلبية عند التعامل مع مبادئ المنافسة والسوق الحر ، فإن وزارة الصناعة تتبنى سياسات قريبة ومتوسطة وبعيدة المدى تستهدف التخلص من مضار وسلبيات السوق الموازية بغية تثبيت قواعد راسخة لمبادئ المنافسة .

لا بد من الإشارة إلى التلازم العضوي بين المنافسة الحرة والاقتصاد الحر باعتبارهما مظهرين من مظاهر حرية التجارة ،وان التجارة في ظل اقتصاد السوق ، رافقها رفع القيود والعوائق التي تعرقل حرية التبادلات التجارية وتحد من حركة المنتجات وتقوم على حرية المنافسة ،وحرية السوق في الأعمال التجارية وفقاً لهذا النهج تستند إلى قواعد التجارة المشروعة والنزيهة ،وفي ظل هذه القواعد يقوم أصحاب الأعمال التجارية بعدة أنشطة تهدف في مجملها إلى كسب رضا وثقة المستهلك من خلال العرض والترويج للمنتجات والخدمات .

منذ منتصف التسعينيات من القرن الماضي تم انتهاج اليمن لاقتصاد السوق واعتماد حرية التجارة بهدف تحقيق مبدأ المنافسة والاستقرار السلعي وتوفير معروض من السلع وبدائل أمام المستهلك تساعده على تعدد الاختيارات والمفاضلة بين السلع والخدمات المعروضة عليه، إلا أن هذا التوجه لم يخل من تجاوزات منها ممارسة أعمال المنافسة غير المشروعة بأي شكل من الأشكال التي تخالف القوانين والتشريعات لأنها تعمل على الإضرار بمصالح أطراف أخرى بما في ذلك السمعة الحسنة والشهرة وإحداث أضرار مادية بمنشآت الآخرين، ومثل هذه الظواهر تحدث نتيجة لعدم اعتماد آليات وأدوات فعالة ومناسبة لتحقيق المنافسة النزيهة والمشروعة في إطار حرية المنافسة ،بكل تأكيد هذه الأعمال انعكست بشكل سلبي على شريحة كبيرة من المستهلكين والتجارة المشروعة .

التشريع

*** برأيكم كيف يمكن تحديد مسار المنافسة التجارية في اليمن؟**

- يمكن تحديد المنافسة التجارية في اليمن من خلال مستويين أولا على المستوى التشريعي ، فيما يتعلق بالمنافسة التجارية – اليمن أنجزت حزمة تشريعية متكاملة وضامنة لتنظيم عملية المنافسة والتجارة وذلـك في إطـار سعيها لاكتساب عضوية منظمة التجارة العالمية ، هذا التشريعات على الرغم من أنها متعددة الأبعاد والجوانب ، حيث تتوزع بين تشريعات تنظم جوانب حقوق الملكية الفكرية بشقيها الأدبي والصناعي إلا أن هذه القوانين تتكامل مع تشريعات أخـرى تتعلق بالمنافسة ومنع الاحتكار وحماية المستهلك والمواصفات والمقاييس والجمارك والوكالات التجارية ، وعلى مستوى تطبيق قواعد المنافسة ، على الرغم - كما أسلفنا- من وجود التشريعات المختلفة وعلى رأسها قانون المنافسة في الإطار النظري للنظام القانوني ، إلا أن الواقع العملي لا يؤيد حقيقة المنافسة المشروعة بالمعنى ،وفقا لقواعد الاتفاقيات الدولية والتشريعات على المستويين الوطني والدولي وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار الضعف في تطبيق الحماية القانونية وعلى وجه الخصوص قضايا حماية حقوق الملكية الفكرية وقضايا الغش التجاري والتقليد وحماية المستهلك ، وضعف العقوبات المرتبطة بها ، فبدون حماية قضائية لا يمكن الحديث عن منافسة شريفة ومشروعة .

إن وضعاً كهذا بلا شك يشجع الممارسات التجارية غير المشروعة أو ما يسمى المزاحمة التجارية من خلال القيام بإتباع أساليب وطرق منافية للقوانين والتشريعات المنظمة لحرية المنافسة والعادات النزيهة .

قطاع طفيلي

*** إذاً ما هو التوصيف الصحيح لما يجري في السوق المحلية؟**

- ما يجري في السوق اليمني يمكن القول أن هناك تنافساً بين قطاع خاص وطني وقطاع طفيلي امتلك السلطة والمال واستغل النفوذ مما أساء إلى القطاع التجاري والصناعي وأدى إلى ضرب القيم والأعراف التي كانت سائدة والتي كانت تحكم الأسواق التجارية والمنافسة .

إن ما أسلفنا في عرضه إنما يأتي في سياق الهموم والاهتمام بحاضر ومستقبل المنافسة والسوق الحر وتأثير المنافسة غير المشروعة على المستهلك، وبلا شك أن المتأثر الأول بهذه الظاهرة هو المستهلك - صحته وموارده - بالإضافة إلى أطراف العملية التبادلية.

وللإنصاف إن بعض السلع يوجد فيها نوع من المنافسة على سبيل المثال – الارز- الزيوت – لأن هذه السلع ليس لها وكلاء محتكرون والمعروض منها كبير ومتنوع ، مما أدى إلى تحقيق نوع من المنافسة اعتماداً على وضع تنافسي من خلال العلامات التجارية وليس الوكالات التي تعمل على إيجاد وضع احتكاري لبعض السلع، وما ينطبق على السلع يمكن أن ينطبق على الخدمات.

مدير عام الغرفه التجارية لـ«الثورة»:

تجار أفلسوا وأنشطة انهارت نتيجة الممارسات الضارة

تطلق أكبر مؤسسة تدير القطاع الخاص على الوضع التجاري الحاصل في الأسواق بالفوضى نتيجة اشتداد التنافس المحموم وضعف الرقابة الرسمية وتدفق الكثير من السلع بطرق غير شرعية تلحق أضراراً بالغة بالمستهلك والاقتصاد الوطني.

وطبقاً لمدير عام الغرفة التجارية بأمانة العاصمة محمد المهلا فإن العديد من التجار أفلسوا والكثير من الأنشطة التجارية انهارت بسبب الحرب التجارية والممارسات الضارة في السوق التي أوجدت منافسة غير شريفة وغير عادلة.

وأضاف المهلا في حوار خاص لـ«الثورة» أن الكثير من الأنشطة التجارية لدينا عبارة عن "حوانيت" أو أنشطة دكانية وهناك هوة واسعة تلحق أضراراً بالقطاع التجاري الرسمي وكذا الإضرار بصحة المواطن.

وبخصوص الحل الذي يراه القطاع الخاص مناسباً للتصدي لهذه المشكلة يرى المهلا أن تفعيل وتكامل دائرة الضبط الرسمي الحل الأمثل لضبط الفوضى.

حاوره/محمد راجح

> ما تقييمكم لوضعية الأسواق المحلية في ظل الفوضى والحرب التجارية التي تعصف بها؟

- هناك منافسة شديدة في الأسواق المحلية، ونتمنى لو تكون هذه المنافسة عادلة وشريفة باعتبار أن الكل ينافس في إطار الوكالات والسلع الرسمية التي تدخل عبر المنافذ وتخضع للاستقطاعات المالية الرسمية سواء الضريبية او الجمركية.

لكن للأسف الشديد وضع البلد عندنا مختلف والسوق مفتوحة وغير مضبوطة في الجوانب السلطوية أو الرقابية، الجانب الرقابي ضعيف جدا ولهذا نجد هذه الفوضى، السلع تمر دون رقابة ولا تخضع للاستقطاعات الرسمية، هناك أيضا بضائع تدخل بالقيمة الدونية عن قيمة البضاعة الأصلية كونها بضائع مزورة أو مقلدة، وتدخل للأسواق بطرق غير رسمية وتكون كلفتها رخيصة جدا جدا مقارنة بالسلع الأصلية التي تمر بشكل رسمي.

لدينا حالات كثيرة من التنافس المحموم، يجب أن تقوم الدولة بواجبها من خلال الجهات المختصة كالمواصفات والمقاييس ومكاتب الصناعة، أي أن عملية ضبط السوق ينبغي أن تتم من خلال هذه الأطر، ضبط المنافذ والحدود وإخضاع الجميع للرقابة والاستقطاعات الرسمية حتى تتعدد الميزات التنافسية العادلة ما لم فإن الوضع مؤلم جدا، ولهذا تجد العديد من التجار الملتزمين يتعرضون لمعاناة وخسائر كبيرة وربما لإقفال أنشطتهم لأنهم يريدون التعامل بشكل رسمي والتعامل مع الجهات ذات الماركات الأصلية.

تفعيل وتكامل دوائر الضبط الرسمية الحل الأمثل

توعية المستهلك

> لكن المستهلك يبحث عن السلع المناسبة لوضعه المعيشي، كيف تنظرون لهذا الأمر؟

- هناك دور منوط بجمعية حماية المستهلك في التوعية الشاملة والكاملة، المستهلك يرتكب أعمالا تضره دون أن يدرك، عندما يبحث عن المقلد والرخيص هو يدعم الغشاش والمزور والتاجر الذي لايلتزم بالمبادئ والشروط والمواصفات والمعايير إلا في مستواها الادنى هذا إذا التزم، أما البعض للأسف الشديد يدخلون بضاعة غير مطابقة للمواصفات ومضرة بالمستهلك والاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن عدم وعي المستهلك يؤدي للقضاء على التجار الذين يحملون بضائع سليمة وآمنة ومطابقة للمواصفات والمقاييس، يسهم بالقضاء عليهم من خلال دعمهم للمنتج الضعيف والمقلد.

التقليد مع الأسف الشديد وصل لسلع ترتبط بحياة الناس مثل الأدوية، وهذا سم قاتل على المستهلك وعدم وعيه من جهة وضعف القوة الشرائية من جهة أخرى سبب من أسباب ارتفاع نسق المنافسة غير الشريفة.

دائرة الضبط

> هناك من يرى أن السوق مفتوحة وهناك بالمقابل احتكار .. هل ترى ان هذه الازدواجية قد تكون سبباً رئيسياً؟

- الأسواق صحيح مفتوحة وفي كل أنحاء العالم لكنها مضبوطة بالأدوات الرقابية الرسمية والجميع ملتزم فيها، لكن الأسواق في بلادنا غير مضبوطة، وليس كل السلع خاضعة للمواصفات، أغلب الملابس المتداولة في السوق غير مطابقة للمواصفات وعبارة عن مواد هيدروكيمياوية لا تسمح اغلب الدول بدخولها، مشكلتنا عدم اكتمال دائرة الضبط، يجب تشديد وتفعيل الرقابة الرسمية وبعدها نتكلم عن سوق مفتوحة.

بالنسبة للاحتكار تظل مشكلته في الهوة الموجودة لدى التجار الوافدين على السوق، مثلا إذا أحببت منافسة تاجر كبير في السوق وله زمن طويل وسلعة راسخة ولها في يده زمن طويل ستجد صعوبة في منافسته، الدولة طبعا عليها مسئوليات في هذا الخصوص، أيضا العديد من الدول تضع حداً معيناً للأسعار يمنع تجاوزه كحماية للأسواق، لأن مثل هذه الممارسات ستجبر الكثير من التجار الخروج عن الدائرة السوقية وهذا مش لصالح الدولة، إذا كان هناك تلاعب بأسعار السلع كان ذلك على حساب المواصفات والمقاييس وفي الاخير المواطن هو المتضرر.

> ممكن يدخل ذلك في إطار التسويق ولا يعد كما تقول مشكلة؟

- لا أعتقد ذلك وانظر لمختلف التعاملات في العديد من البلدان تمنع تجاوز السقف المحدد للأسعار ولا يسمح بخفضها للإضرار بالآخرين، لأن التخفيض المستمر والمبالغ فيه يخلق منافسة غير عادلة وبالتالي التلاعب بالمواصفات والمقاييس.

أضرار

> ماذا عن تأثير مثل هذه الأمور على الاقتصاد الوطني؟

- طبعا تؤثر بشكل كبير، إذا كان هناك اكتمال لدائرة الضبط الرسمية سنكون بتأكيد في وضع أفضل بكثير، وبالتأكيد أيضا هناك أضرار والكثير من التجار انتهت أنشطتهم وأفلسوا، أيضا أضرار على المستهلك وصحته ولهذا تجد انتشار العديد من الأمراض نتيجة السلع الضارة والمقلدة والمزورة والمهربة، مثلا الملابس إذا في استقراء علمي دقيق سيكتشف ضررها، ولهذا فإن الاقتصاد الوطني يتضرر بشكل كبير وتلاحظ أننا نراوح مكاننا منذ فترة طويلة نتيجة هذه الفوضى في السوق دون وجود ضوابط فاعلة.

أنشطة دكانية

> أنتم كمؤسسات رسمية تدير القطاع الخاص هل لكم أي أدوار في هذا الاتجاه لضبط الأسواق ومد جسور التعاون مع الجهات الرسمية لإيجاد تكامل في الضبط الرقابي؟

- الغرف التجارية جهات نقابية وليس ضبطية وكنا نفتقد سابقا لتحقيق مبدأ الشراكة، وكان كل طرف في واد، والشراكة كانت غائبة تماما، وبالتالي مهما كان يقدم من رؤى خلال الأعوام السابقة لا يتم الالتفات لها والاهتمام بها وربما هذا الأمر خلق هذا الجمود الذي حدا بهذه المؤسسات من تقديم الكثير من الرؤى كونها لا يتم الأخذ بها.

لكننا في الغرفة التجارية على استعداد للتعاون مع الجهات الحكومية لما من شأنه بتصحيح الأوضاع في الأسواق.

أريد أيضا أتطرق لموضوع آخر وأطلقها صرخة من هنا وهي أن انضمامنا لمنظمة التجارة العالمية في الوضع الحالي سيكون له أثر سلبي كبير على العديد من أصحاب الأنشطة التجارية لأن الممارسة التجارية لدينا مع الأسف ممارسة "حوانيت" بمعنى ممارسة "دكاكين" والعمل المؤسسي غائب تماما، ولا يوجد حوكمة وبالتالي فإن الشركات العائلية ليس في اليمن فقط بل في بلدان كثيرة تنتهي في الجيل الرابع هذا إذا طال عمرها، وفي إطار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية ستكون الأسواق أكثر انفتاحا والتنافسية ستكون شديدة والتاجر اليمني بوضعيته الحالية وطبعا هنا لا نعمم لأن البعض بدأ بتحسين الأداء الإداري وانتهاج الحوكمة ـ سيكون ضحية للأسف الشديد مما سيضعف الأداء الاقتصادي في البلد بشكل عام، ولهذا فإن مسئولية الدولة بصورة كبيرة دفع القطاع الخاص نحو العمل المؤسسي والحوكمة والالتزام بالممارسات المثلى للعملية التجارية هذا إذا أرادت قطاعاً خاصاً قوياً يقوم بدور كبير في التنمية واستيعاب الأيادي العاملة.

المحامي شمس الدين علي الزين لـ(الثورة):

جشع التجار وإخفاق جهات الإنفاذ القضائي أدى لاستفحال الظاهرة

أكد رئيس مؤسسة الزين للمحاماة والاستشارات القانونية المحامي شمس الدين الزين أن إخفاق جهات الإنفاذ الإدارية والرقابية والقضائية والضبطية المعنية بقمع الممارسات غير المشروعة في السوق اليمنية قد أدى إلى نشوء واستفحال المنافسة غير الشريفة نتيجة لجشع وطمع بعض التجار في الحصول على المكاسب المادية بأية طريقة أو وسيلة وأن كانت متنافية مع القيم الدينية والأعراف التجارية اليمنية وهو ما يسبب خسائر فادحة للاقتصاد الوطني.

وأضاف في حديث لـ "الثورة" : إن عملية الغش أو التقليد أو التزييف للبيانات أو المواصفات باتت متوغلة في جميع السلع والضرر الذي يحدث نتيجة عن ذلك لا يقتصر على التاجر بل يمتد إلى سلامة وصحة المستهلك بل وإلى أمنه واستقراره.

لقاء /أحمد الطيار

تعريف

*** هل لكم في البداية تعريف المنافسة غير الشريفة أو غير المشروعة في التجارة؟ وما هي الأساليب الرادعة لها؟**

- لم يرد أي تعريف مستقل للمنافسة غير المشروعة في القانون اليمني وإنما تعرض لها القانون التجاري اليمني رقم [22] لسنة 1991م وتعديلاته للحالات التي تقوم عليها المنافسة غير المشروعة في المواد [63 ، 64، 65، 66، 67] التي تبلورت في استعمال العنوان التجاري والعلامات والبيانات التجارية من قبل الغير دون إذن أصحابها الشرعيين أو تم استعمالها من قبل أصحابها على صورة مخالفة للقانون.

وهو ما يجعلنا نخلص من ذلك إلى القول بأن المنافسة غير المشروعة أو غير الشريفة ذات صور أو أشكال متعددة يمكن تحديدها بالنظر إلى طبيعة العمل موضوع المنافسة ومدى اتفاقه أو تعارضه مع أحكام وقواعد أو أعراف التجارة النزيهة ونوع اللبس الذي أحدثه العمل غير المشروع في أوساط المستهلكين أو في التأثير على قراراتهم أو علاقاتهم بالتاجر المنافس والتضليل الـذي حصل على المستهلك نتيجة الإعلانات الخادعة أو البيانات الكاذبة أو الوسائل والطرق أو الأساليب اللامشروعة وغير الأخلاقية في جذب العملاء أو في شراء ذمم عمال التاجر الآخر أو مستخدميه.

الجشع

*** ما الكيفية التي تنشأ عنها المنافسة غير الشريفة ومدى ضررها على الاقتصاد الوطني والمجتمع ؟**

- في اعتقادي أن نشوء واستفحال المنافسة غير الشريفة يعود إلى عدة أسباب منها جشع بعض التجار وطمعهم في الحصول على المكاسب المادية بأية طريقة أو وسيلة وإن كانت متنافية مع القيم الدينية والأعراف التجارية إضافة إلى ضعف الوعي في أوساط المجتمع سواء بين التجار أو المستهلكين وغياب دور القضاء في التطبيق الصارم للقوانين وخفق جهات الإنفاذ الإدارية والرقابية والقضائية والضبطية المعنية بقمع المنافسة غير المشروعة كالهيئة العامة للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة وجهاز حماية المنافسة ومنع الاحتكار التابع لوزارة الصناعة والتجارة الذي أنشئ بموجب قانون لهذا الغرض والمكاتب الإدارية الحكومية الذي يتمتع أعضائها بالضبطية الإداريـة للمخالفات وإعمال الغش والمنافسة غير المشروعة كمكاتب وزارة الصناعة في المحافظات وأمانة العاصمة وإدارة حماية الملكية الفكرية بـوزارة الصناعة والتجارة ، إضافة إلى المنافذ الجمركية ونيابة المخالفات المختصة بقمع الاحتكار ومنع المنافسة غير المشروعة .

تأثيرات

*** برأيكم ما التأثيرات السلبية على الاقتصاد الوطني والمجتمع جراء تفشي المنافسة غير المشروعة ؟**

- لا شك أن أعمال المنافسة غير المشروعة لها تأثير مباشر وغير مباشر على القطاع التجاري والصناعي والخدمي والمجتمع والاقتصاد الوطني بشكل عام إذ أن الأعمال والوسائل والأساليب التي يلجأ إليها التجار المغمورون تمتد إلى جميع المجالات التجارية والصناعية دون استثناء أي أن عملية الغش أو التقليد أو التزييف للبيانات أو المواصفات تتوغل في جميع السلع سواء ما كان منها يتعلق بالغذاء أو بالدواء أو الكساء أو غيرها من الأشياء والمواد السلع التجارية والخدمية الأخرى أو الضرر الذي يحدث نتيجة ذلك لا يقتصر على التاجر المتضرر من أعمال المنافسة غير المشروعة بل يمتد إلى سلامة وصحة المستهلك بل وإلى أمنه واستقراره .

استشراء

*** ما المنافسة غير المشروعة المستشرية في الأوساط الصناعية والتجارية في السوق اليمنية ؟**

- هناك العديد من الصور الحية للمنافسة غير المشروعة منها استعمال عناوين وأسماء تجارية تعود لتجار آخرين بدون إذن مسبق وهناك أمثلة حية يعج بها السوق سواء تجسد ذلك في اللوحات الدعائية أو عن طريق المطبوعات التجارية أما الإعلانات الكاذبة والمضللة فحدث عن ذلك ولا حرج سواء تعلق ذلك بالكذب والخداع على المستهلك في مصدر السلعة أو نوع الخدمة أو المكونات أو المقاسات والأبعاد أو طبيعة السلعة أو وزنها كالإعلانات المضللة حول مصدر السلعة المنسوب لبلد مشهور بجودة تلك السلع في الوقت الذي لم تصنع فيه تلك السلعة بذلك البلد، أو الإعلانات الكاذبة حول صفة المنتج كالمشروبات والأطعمة المعلن عنها بأنها طازجة وليست كذلك أو وصف في مفعولها وسلامة استخدامها من التأثيرات الجانبية كالأدوية ومستحضرات التجميل إضافة إلى الإعلان المقارن بين سلعة وسلعة مماثلة لها فهذه تدخل ضمن المنافسة غير المشروعة لها فهي تضلل المستهلك وتؤثر عليه في اتخاذ القرار بالشراء كمن يعلن بأن سلعته خالية من مواد معينة لها تأثيرات جانبية لا تخلو منها السلع الخاصة بتاجر آخر.

أما المجالات التي تبرز فيها عملية المنافسة غير المشروعة فما هو مشاهد عليه في السوق حالياً أن قطاعات أدوات التجميل والعطور وقطع الغيار للمركبات والساعات والإلكترونيات والألعاب تعتبر هي الأبرز والأكثر انتشارا في الأسواق.

منظمات المجتمع المدني

*** ما دور منظمات المجتمع المدني المتخصصة في مجال حماية الملكية الفكرية ومناهضة هذه الظاهرة؟**

- هناك دور لمنظمات المجتمع المدني بدون شك ونحن في منظمة الزين للملكية الفكرية كمنظمة معنية بالدفاع عن حقوق الملكية الفكرية بما في ذلك الأمور المتصلة بأعمال المنافسة غير المشروعة نؤكد أن توعية المجتمع بأهمية قمع المنافسة غير المشروعة هي مسئولية تقع على عاتق جميع المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية إذ لا بد من إذكاء الوعي في أوساط المجتمع عن طريق استخدام كافة وسائل التوعية المقروءة والمسموعة والمرئية ونحن في المنظمة على وشك إصدار كتيبات ونشرات لتعريف المواطن وتدليله بماهية وأهمية الحقوق الفكرية المالية والأدبية وكيفية حمايتها قضائياً وإدارياً ومناهضة كافة صور الاعتداء والانتهاك والاستعمال غير المشروع لها .

ردع

*** ما الإجراءات الرادعة الواجب اتخاذها ضد من يرتكب هذه المخالفة ؟**

- يمكن تحقيق جانب كبير من عملية الردع عن طريق تفعيل القوانين والأنظمة في مواجهتهم وإنفاذ الوسائل والتدابير الوقتية والموضوعية القضائية والإدارية المنصوص عليها في القوانين ذات الصلة بالمنافسة غير المشروعة التي نظمت تلك الوسائل والتدابير في أحكامها القانونية الوقتية والموضوعية والعقابية ولوائحها التنفيذية ومن تلك القوانين القانون التجاري وقانون تشجيع المنافسة ومنع الاحتكار وقانون المواصفات والمقاييس وضبط الجودة وقانون الجرائم والعقوبات وغيرها من القوانين ذات العلاقة.